



التاريخ : 11 يونيو 2020

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع: تعقيب على الأخبار

عملاً بأحكام الفصل الرابع من كتاب الإفصاح والشفافية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة عن هيئة أسواق المال بتاريخ 2015/11/9 بخصوص التعامل مع الشائعات والأخبار، وتعقيباً على ما هو منشور في بعض الصحف اليومية بشأن (اعلان اتحاد مصارف الكويت عدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنوك لعام 2020).

وعطفاً على البريد الإلكتروني الوارد إلينا من شركة بورصة الكويت والمؤرخ 2020/6/10، نود الإفادة في هذا الخصوص بأنه في ضوء حزمة الإجراءات الرقابية المتخذة من قبل بنك الكويت المركزي لمواجهة تداعيات كورونا وعلى وجه الخصوص خفض المتطلبات الرقابية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال ومعايير السيولة، حيث أن بنك الكويت المركزي قام بإدخال تعديلات على معيار كفاية رأس المال (بازل 3)، من خلال السماح للبنوك بالإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية (Capital Conservation Buffer) والبالغة 2.5 في المئة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متطلبات الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بذات النسبة. كما قام المركزي بتخفيف متطلبات معايير السيولة مثل خفض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة (LCR) والحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر (NSFR).

ومن ثم فإنه في حال ما إذا قام مصرفنا بالاستفادة من حزمة القرارات الرقابية سألقة الذكر الصادرة عن بنك الكويت المركزي في ضوء توجيهات لجنة "بازل"، وعلى وجه الخصوص استخدام ما تم الإفراج عنه من المصدة الرأسمالية التحوطية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وكذلك معايير السيولة المخففة، فإنه قد يترتب على ذلك عدم توزيع أرباح نقدية وذلك تقيداً بالمعايير الصادرة عن لجنة "بازل"،

هذا، ويؤكد مصرفنا على أن قرار توزيع الأرباح (النقدية أو أسهم المنحة) لعام 2020 يكون عقب انتهاء السنة المالية وبناء على نتائج البيانات المالية الختامية لمصرفنا، وكذلك مدى استخدام مصرفنا للقرارات الرقابية الخاصة بتخفيض معيار كفاية رأس المال ومعايير السيولة، وذلك في ضوء التوصيات المرفوعة من قبل مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة في ذات الشأن، وعقب الحصول على الموافقات اللازمة من قبل كل من بنك الكويت المركزي والجمعية العامة لمصرفنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

محمد سعيد السقا
نائب الرئيس التنفيذي